

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٢٦٤

الإثنين، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيدة باور.	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	الأرجنتين.	السيدة بير سيفال
	الأردن	السيدة قعووار
	أستراليا.	السيد بلس
	تشاد.	السيد غومبو
	جمهورية كوريا.	السيدة بايك جي - آه
	رواندا	السيد ندوهونغيري هي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد كاي ويمينغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.	السيد مارك لايل غرانت
	نيجيريا.	السيدة أوغوو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2014/653)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1453458 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(S/2014/653)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/653، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

سوف يستمع مجلس الأمن خلال هذه الجلسة لإحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد برناردينو ليون والسيد أوليفي ندوهونغريهي، نائب الممثل الدائم لرواندا، بصفته ممثل رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

أعطي الكلمة الآن للسيد ليون.

السيد ليون (تكلم بالإنكليزية): معروض على مجلس الأمن تقرير الأمين العام (S/2014/653) عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ويقدم التقرير تفاصيل عن أعمال البعثة خلال الأشهر الستة الماضية، ويسلط الضوء على بعض التطورات

السياسية والأمنية الهامة التي حدثت في ليبيا خلال تلك الفترة. ويقدم قراءة قائمة للحالتين السياسية والأمنية الآخذتين في التدهور بسرعة في البلد.

ستكون غدا قد مرت ثلاث سنوات على إنشاء المجلس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ورغم الشعور الأولي بالتفاؤل الذي رافق تأسيس البعثة، نجدنا اليوم أنفسنا في لحظة حرجة فيما يخص التحول الديمقراطي في ليبيا، الذي أضحي عملية سياسية متعثرة، جعلت البلد على شفير نزاع طويل الأمد وعلى أعتاب حرب أهلية.

دأبت منذ تولي مهامه قبل أكثر من أسبوعين تحديدا، على التواصل مع الليبيين من مختلف ألوان الطيف السياسي. وأجريت في ٨ أيلول/سبتمبر، أول زيارة رسمية لي إلى ليبيا كممثل خاص، حيث سافرت إلى طبرق، والبيضاء وطرابلس ومصراتة والزنتان. وبعد تبادل وجهات النظر بشكل صريح ومفتوح مع المحاورين الليبيين، فإنني على ثقة في استعداد جميع الأطراف للمشاركة بشكل بناء في جهودنا الرامية إلى استكشاف خيارات لإيجاد طريقة سلمية للخروج من الأزمة الحالية. وقد اعترف الجميع بالخلافات السياسية العميقة والإحساس العميق بعدم الثقة، ومع ذلك، أكد الجميع الحاجة إلى التغلب على تلك الخلافات وإنهاء الأعمال العدائية المسلحة، واستئناف العملية السياسية، في أقرب وقت ممكن من أجل منع المزيد من الاستقطاب والانقسام.

وخلال مناقشاتي مع مجلس النواب المنتخب، الذي اتخذ من طبرق مقرا له في الوقت الحالي، كررت اعتراف المجتمع الدولي الواضح به كسلطة تشريعية وحيدة في البلد. ولكنني عبرت أيضا لأعضائه عن الحاجة إلى قيادة مسؤولة وشجاعة. وبالنظر إلى استمرار غياب مجموعة من البرلمانيين عن جلسات مجلس النواب، فإنني شددت على أهمية اتخاذ خطوات نشطة وشاملة وفورية لمعالجة الشواغل التي عبر عنها هؤلاء البرلمانيون.

وحذرت في كل لقاءاتي، من مخاطر إنشاء عمليات ومؤسسات سياسية موازية، لن تسهم سوى في مزيد من الانقسام والاستقطاب. وعبرت لمن حاوروني عن ضرورة الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه زيادة تفاقم الانقسامات الحالية، وأكدت على أنه سيتعين التفاوض بشأن أي حل للأزمة الحالية، في إطار الشرعية السياسية الحالية المنبثقة من الانتخابات. وفي حين أكدت الأطراف استعدادها للمشاركة وفقاً لتلك المبادئ، لا يزال ثمة غياب كبير للثقة. وسيتعين على الأطراف التحرك بسرعة لتحويل التزامها المعلن إلى أفعال.

وفي الشرق، يهدد تجدد المواجهات العسكرية في بنغازي بوقوع عدد أكبر من الضحايا المدنيين. وفي الغرب، تتواصل حملة لا هوادة فيها من القصف العشوائي مستهدفة قطاعات واسعة من منطقة ورشفاة بالقرب من طرابلس، مما تسبب في معاناة لا توصف للسكان المدنيين. ومن المعروف فرار عشرات آلاف المدنيين من ديارهم. وفقد الكثير منهم، بمن في ذلك النساء والأطفال، أيضاً حياتهم جراء عمليات القصف. ولدينا أيضاً تقارير موثوق بها، بما في ذلك تقرير تلقيته قبل بضعة دقائق، من مجالس محلية في ورشفاة يفيد عن وجود نقص حاد في الإمدادات الطبية والمزيد من المعاناة. وذهبت مناشداتنا لوقف فوري للعمليات العسكرية أدراج الرياح، وكذلك دعواتنا لوصول المساعدات الإنسانية العاجلة.

ولن يكون بوسع الجهود الرامية إلى حل الأزمة الحالية واستئناف العملية السياسية إحراز تقدم جراء استمرار القتال. وبالرغم من النداءات المتكررة إلى وقف الأعمال القتالية فوراً، بما في ذلك من قبل مجلس الأمن، فإن الحالة الميدانية لا تزال هشة ومضطربة للغاية. وما زلت أذكر جميع الأطراف المعنية بالحاجة الملحة إلى الاستجابة إلى دعوة مجلس الأمن إلى وضع حد فوري للأعمال العدائية المسلحة في البلد.

وفي هذا الصدد، مما يشجعي الاستعداد الواضح للمجلس لإبداء المرونة اللازمة، سعياً لحل الأزمة الحالية المحيطة به من خلال الوساطة. لقد تلقيت أيضاً إشارات إيجابية من الجانب الآخر، بأنه ينوي التحرك في اتجاه مماثل.

كما أتيت لي أيضاً فرصة لقاء أعضاء جمعية صياغة الدستور في مدينة البيضاء. ورغم التحديات السياسية والأمنية الصعبة التي تواجه عملها، فإن مما أثلج صدري ما أبان عنه أعضاء الجمعية من روح المبادرة والالتزام. ووافقت البعثة في ذلك الاجتماع، على تسهيل عقد اجتماع سيجمع مختلف اللجان التي أنشأها الجمعية مع عدد من الخبراء القانونيين لتقديم المساعدة التقنية.

وأتيت لي الفرصة في طرابلس ومصراتة والزنتان، للاجتماع مع مختلف الزعماء السياسيين والشخصيات الرئيسية الأخرى المرتبطة باندلاع الصراع العسكري مؤخرًا في طرابلس وضواحيها. وأعربت للجميع عن التزام المجلس تجاه ليبيا، كما كان واضحاً في القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)، بخصوص مسألة أي شخص يقوض بنشاط العملية السياسية في البلد، أو يكون مسؤولاً عن استمرار الصراع المسلح، أو عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وأكدت بأن حل الأزمة الليبية الحالية لا يمكن أن يتحقق من خلال الوسائل العسكرية، بل من خلال توافق سياسي على أساس المبادئ الأساسية، بما في ذلك احترام الإعلان الدستوري والعملية الديمقراطية، والانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٥ حزيران/يونيه، والكف عن التحريض والاستفزاز، والرفض القاطع للإرهاب، وإجراء عملية سياسية حقيقية شاملة. ويتعين أن يقترن ذلك باتخاذ خطوات على الصعيد الأمني، لتمكين الدولة من تأكيد سيطرتها على المنشآت الحيوية، وممارسة الحكومة سلطتها دون التهديد بالردع المسلح. وتلك المبادئ غير قابلة للمساومة.

من المشردين في بلدة زوارة في غربي البلد. وسيسهم برنامج الأغذية العالمي، الذي يعمل بالفعل على تقديم المساعدة إلى نحو ٥٠.٠٠ شخص من المشردين داخليا، جنبا إلى جنب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بهدف الوصول إلى ٦٠٠٠ شخص آخرين. وعدا عن ذلك، فقد اتخذت المنظمة الدولية للهجرة خطوات تهدف لإعادة الآلاف من المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل إلى بلدانهم الأصلية.

وخلال الأسبوعين الماضيين، أجرت أفرقة تابعة للأمم المتحدة تقييما أوليا للتلوث الناشئ عن مخلفات الحرب من المتفجرات في طرابلس نتيجة للقتال الذي دار مؤخرا. ومن الواضح أن حجم التلوث كبير للغاية، وأنه يشكل خطرا على حياة المدنيين. ويجري النظر حاليا في وضع خطط لنشر أفرقة للتوعية بالمخاطر والتخلص من المعدات المتفجرة على سبيل الأولوية العاجلة.

وبعد مرور ثلاث سنوات على سقوط النظام السابق، فإن الشعب الليبي لم يعد قادرا بعد على تحقيق آماله وتطلعاته إلى مستقبل أفضل، وإلى دولة تكفل سلامتهم وأمنهم. وعليه، فقد أصيب العديد من المواطنين الليبيين بخيبة الأمل في تحقيق التحول الديمقراطي في البلد.

وما تزال الأمم المتحدة ملتزمة بالمهمة التي تضطلع بها في ليبيا، وستواصل حث جميع الليبيين على التغلب على خلافاتهم عن طريق الحوار على سبيل الضرورة الملحة. وأرى أن ذلك هو السبيل الوحيد لتفادي المزيد من الفوضى والعنف، وللحيلولة دون أن يصبح البلد حادبا للجماعات المتطرفة والإرهابية.

ولست لدي أية أوام فيما يتعلق بالصعوبات والتحديات التي نتظرنا. فالانقسامات السياسية ما تزال عميقة، في حين يكاد الشعور بانعدام الثقة يطغى على كل شيء. وبالنظر إلى انتشار الأسلحة خارج السيطرة الفعلية من قبل السلطات الحكومية، فإن الحالة الأمنية لا تزال هشة للغاية. ومع ذلك،

وفي طرابلس، ما تزال التقارير الواردة بشأن الهجمات الانتقامية على الأفراد وممتلكات أولئك المرتبطين بحكومة رئيس الوزراء الثني، علاوة على الأفراد المنحدرين من الزنتان، مثيرة للقلق. وقد أخليت المخيمات المنصوبة في طرابلس لإيواء الأشخاص المشردين داخليا من مدينة تاورغاء بسبب المخاوف من عمليات القصف المدفعي والاختطاف، خاصة وأن أحد تلك المخيمات قد تعرض للهجوم في ٣٠ آب/أغسطس. وتلقينا أيضا معلومات تتسم بالمصادقية من شرقي ليبيا عن حالات التخويف وشن هجمات انتقامية أخرى تستهدف الأشخاص المنتمين إلى مدينة مصراتة. وقد أدى العدد المتزايد من ممارسات انتهاك حقوق الإنسان إلى سيادة مناخ من الخوف، الأمر الذي دفع كبير جدا من السياسيين ونشطاء المجتمع المدني، بمن في ذلك النساء، إلى مغادرة البلد خوفا على سلامتهم وأمنهم كما هو معلوم.

وما فتئت أذكر جميع الأطراف أيضا بالتزامهم بعدم أخذ الرهائن، فضلا عن معاملة جميع المحتجزين لديهم بطريقة إنسانية في سياق القتال الذي دار مؤخرا. وأحث جميع الجماعات المسلحة على الإفراج عن المحتجزين أو تسليمهم إلى النظام القضائي. ويجب أن تتحمل الجماعات المسلحة أيضا المسؤولية عن مصير أولئك الذين هم تحت سيطرتها ويفترض أنهم من المفقودين. وفي ذلك الصدد، قدمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، المساعدة في التصدي لمسألة المحتجزين هذه. وقد أعرب كلا الجانبين عن استعدادهما للتعاون.

وبالنظر إلى حجم الحالة الإنسانية في جميع أنحاء ليبيا، فقد اتخذ الفريق القطري للعمل الإنساني التابع للأمم المتحدة الخطوات اللازمة فوراً لتعبئة موارد إضافية لتغطية ارتفاع الطلب على الدعم العوئي. وخلال الشهر الماضي، أرسل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قافلة مساعدات إنسانية بغرض تقديم المساعدة إلى نحو ١٢.٠٠٠ شخص

أيضا إرسال مذكرات شفوية إلى جميع الدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بالحظر المفروض على الأسلحة - وهي تعترم مواصلة ذلك بالفعل - فضلا عن الدعوة إلى توفير المعلومات لها في ضوء المعايير الإضافية لتحديد الأفراد والكيانات.

وفي ٤ أيلول/سبتمبر، قدّم فريق الخبراء تقريره المؤقت إلى المجلس. وسألخص بإيجاز النقاط الرئيسية الواردة في تلك الوثيقة. لقد حدد الفريق التدهور السريع للحالة الأمنية في ليبيا، مقترنا بضعف الرقابة على المشتريات العسكرية، وانعدام الرقابة تقريبا على الموانئ البحرية والمطارات من قبل الحكومة الليبية. ويعتبر ذلك مؤشرا قويا على وصول كميات كبيرة من العتاد العسكري إلى الميليشيات. وقدّم الفريق أدلة على حالي تحويل عتاد عسكري كان مستثنى في السابق من قبل لجنة الجزاءات. ووصف الفريق أيضا انتهاكا محتملا آخر للحظر المفروض على الأسلحة، من قبل إحدى الميليشيات. وتلقى الفريق تقارير عديدة عن الدعم الخارجي المقدم إلى الجماعات المسلحة عن طريق توفير الأسلحة والتمويل. ويجري التحقيق حاليا في ذلك الأمر. علاوة على ذلك، فقد أحاط الفريق علما باستمرار عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة إلى السوق السوداء المدنية في ليبيا.

وفي حين لاحظ الفريق تزايد المعلومات عن نقل الأسلحة فعليا إلى ليبيا منذ بداية عام ٢٠١٤ أو الشروع في نقلها، على النحو الذي كشف عنه أثناء ولايته السابقة، فإن الاتجار بتلك الأسلحة في خارج البلد ما يزال مستمرا أيضا. وحتى حلول موعد صياغة الفريق لهذا التقرير - حيث لم توجه إليه الدعوة من قبل أي من الدول الأعضاء لتفتيش الأعتدة المصادرة - فإن التقرير لا يتضمن أي دراسة حالة محددة في ذلك الصدد. وأفاد الفريق بانتهاك أحد الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة للحظر المفروض على السفر، ويجري التحقيق في احتمال حدوث مزيد من الانتهاكات لحظر السفر من جانب

فإنني ما زلت مؤيدا قويا لرغبة الشعب الليبي في الحفاظ على الوحدة الوطنية لبلده وعلى نسيجه الاجتماعي.

ويجب عدم تفويت الفرصة الضيئلة المتاحة لنا للتوصل إلى حل سلمي للأزمة الراهنة. ويجب أن يشرع القادة الليبيون في العمل بسرعة، وأن يسعوا إلى إيجاد حل سياسي عن طريق الحوار الهادف والشامل للجميع. ونظرا للطابع الملح لهذه الأزمة، فإنني أعتزم المتابعة قريبا عن طريق القيام بمزيد من الزيارات إلى ليبيا. وتستند مشاركتنا - فضلا عن مشاركة المجتمع الدولي في هذا الصدد - وتتيح لنا الجمعية العامة في الأسبوع المقبل فرصا جديدة، فضلا عن انعقاد مؤتمر دولي للجهات الفاعلة الإقليمية في مدريد يوم الأربعاء المقبل - إلى المبادئ الراسخة بشأن التعامل التزيه مع جميع الأطراف، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا واحترام سيادتها الوطنية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ليون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ندوهونغوريهي.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة ٢٤ (٥) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، أتشرف بإبلاغ مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة عملا بذلك القرار. يغطي التقرير الفترة من ١٠ حزيران/يونيه إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ التي اجتمع خلالها أعضاء اللجنة مرتين في مشاورات غير رسمية.

بداية، أود أن أذكر بأن المجلس قد عزز - بموجب قراره ٢١٧٤ (٢٠١٤)، المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤ - الحظر المفروض على الأسلحة، فضلا عن زيادة المعايير المتعلقة بتحديد الكيانات والأفراد الخاضعين لحظر السفر وتجميد الأصول. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، ناقشت اللجنة تنفيذ القرار، واعتمدت بيانا صحفيا بشأن هذا الموضوع. وناقشت اللجنة

الواردة في التقرير النهائي للفريق لا تزال معروضة على اللجنة. ومع مراعاة التطورات الأخيرة في ليبيا واستجابة المجلس في صورة القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)، ستتم معالجة إجراءات متابعة تلك التوصيات بالاقتران مع التوصيات الإضافية الواردة في التقرير المؤقت للفريق.

لقد كانت الفترة المشمولة بالتقرير حافلة بالأعمال بالنسبة للجنة. ولذلك، أود الآن أن أتطرق إلى القضايا التي اتخذت اللجنة إجراءات فيها.

ففي ٢٧ حزيران/يونيه، استكملت اللجنة قائمتها للأفراد والكيانات في متابعة للتوصيتين ١٠ و ١٣ الواردتين في التقرير النهائي لفريق الخبراء ووجهت مذكرة شفوية ذات صلة إلى جميع الدول الأعضاء، علاوة على بيان صحفي. وفي ٢٣ تموز/يوليه و ١١ أيلول/سبتمبر، استكملت اللجنة مذكرة المساعدة على التنفيذ رقم ٢، وذلك بإضافة جهتين جديدتين لتنسيق عمليات الشراء - وهما وزارتا العدل والداخلية الليبتان - وتحديد متطلبات إضافية لإخطارات التريث في التسليم، بما يعبر عن أحكام القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)، وتبسيط المذكرة لجعلها أيسر استعمالاً. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، وافقت اللجنة على ضم خبير إقليمي جديد إلى فريق الخبراء عقب استقالة سلفه. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، وإثر تلقي طلب للحصول على توجيه من دولة عضو فيما يتعلق بنطاق الحظر المفروض على الأسلحة قبل قيام دولة أخرى عضو بتسليم شحنات مواد ذات صلة بالأغراض العسكرية إلى ليبيا باستخدام مجاهداً الجوي، وجهت اللجنة رسائل إلى الدولتين العضوين بشأن هذه المسألة.

وأخيراً، أنتقل إلى بعض الإحصاءات المحدثة عن المسائل التي تصدت لها اللجنة منذ التقرير الدوري الأخير المقدمه إلى المجلس. فيما يتصل بحظر الأسلحة، وافقت اللجنة على طلب استثناء واحد وتلقت وثائق معلقة بخصوص ثلاثة إخطارات

أفراد آخرين مدرجين في القائمة. وأشار الفريق إلى أن مبالغ كبيرة من الأصول التي ينبغي تجميدها موجودة تحت أسماء وهمية وشركات صورية في أنحاء مختلفة من العالم. وفي متابعة لتقريره الأخير (S/2014/106، المرفق)، قدم الفريق أدلة أخرى على الافتقار للقدرة على التنفيذ لدى الدول فيما يتعلق بتدابير تجميد الأصول. وقدم الفريق معلومات عن جهوده الجارية الرامية إلى تعقب أصول ربما تكون مخفية لمجموعة من الأفراد المدرجين في القائمة، وأعرب عن عزمه التحري بشأن تمويل الجماعات المسلحة في ليبيا، ليجمع بذلك معلومات عن الأفراد من أجل احتمال إدراجهم في القائمة بموجب معايير الإدراج الجديدة المنصوص عليها في القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤). وقدم الفريق ما مجموعه ١٩ توصية، منها أربع توصيات موجهة إلى مجلس الأمن، و ١٤ إلى اللجنة وواحدة إلى حكومة ليبيا.

في ١٢ أيلول/سبتمبر، ناقشت اللجنة التقرير المؤقت المقدم والتوصيات الواردة فيه. ولاقى تقرير الفريق استقبلاً حسناً بصفة عامة. ودعا أحد أعضاء اللجنة، في الوقت الذي سلّم فيه بقيمة أعمال الفريق، إلى التحديد الواضح لمصادر تدفقات الأسلحة وأعرب عن أسفه لعدم تعاون الدول الأعضاء في هذا الصدد.

وكانت النقاط الرئيسية المستخلصة من المناقشة هي الشواغل المتعلقة بالحالة الأمنية وتدفق الأسلحة إلى ليبيا وخارجها وتفعيل القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤). ويشمل ذلك احتمال إدراج المفسدين في القائمة، ولا سيما الذين ينتهكون الحظر المفروض على الأسلحة. ووافقت اللجنة على متابعة ١٥ توصية، بما في ذلك من خلال إرسال مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء، فضلاً عن النشرة الصحفية التي تغطي المسائل المتعلقة بحظر توريد الأسلحة وتوجيه الدعوة إلى ليبيا وجيرانها لحضور اجتماع للجنة لمناقشة تحديات تنفيذ الجزاءات.

وفي هذا السياق، أود الإشارة أيضاً إلى أن إجراءات المتابعة المتفق عليها بخصوص التوصيات ٧ و ٨ و ١١ و ١٤

سيطرة المجموعات المسلحة لما يسمّى "فجر ليبيا" وغياب سلطة الدولة. واستمرار قصف قبيلة ورشفاًنة بالأسلحة الثقيلة من جانب مجموعات مسلحة من مدينتي مصراتة والزاوية تنتمي لما يسمّى "فجر ليبيا". وترفض وقف إطلاق النار وقتل المدنيين.

في العاصمة طرابلس وما حولها، لم يعد هناك مجال لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وامتألت سجون المجموعات المسلحة بالمعتقلين على الهوية دون أي إجراءات قانونية وقُفلت كل وسائل الإعلام المؤيِّدة للسلطات الشرعية وشُرِّد العاملون بها.

للأسف، لقد عادت ممارسات نظام القذافي بجميع أشكالها. ولكن بطريقة أعنف وعلى نطاق أوسع. حتى مشانق القذافي عادت إلى ميادين المدن الليبية لإرهاب المواطنين وبإشراف السيد مفتي ليبيا وتحريضه.

لقد جرى الاستيلاء على مقار الحكومة والوزارات والمؤسسات العامة، ولم يعد بإمكان الموظفين الوصول إليها. وليس بإمكانهم الالتحاق بالوزارات بمقارها المؤقتة في مدينة البيضاء بسبب التهديدات التي يتعرضون لها لو أعلنوا تأييدهم للسلطات الشرعية، المتمثلة في الحكومة ومجلس النواب المنتخب. وهذا الأمر حرم الحكومة من أغلب موظفيها وأعاقها عن إقامة مؤسسات بديلة، في مقرها المؤقت، تكون قادرة وفعّالة.

علاوة على ذلك، إننا نتطلع إلى أن يكون دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا دوراً مختلفاً، وأن يتغير وفقاً لأولويات جديدة، ولكن في إطار ولايتها القائمة. إن محور ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيا يتمركز حول تقديم المساعدة للسلطات الليبية الشرعية في مجالات محددة لكي تقوم بدورها وتقيم مؤسسات فعّالة في هذه المرحلة الانتقالية، ومن ثم، فإن من واجب بعثة الأمم المتحدة الوقوف إلى جانب مجلس

غير كاملة، والتي نظرت فيها اللجنة لاحقاً ولم يُتخذ أي قرار سلمي بشأنها. وعلاوة على ذلك، وفيما يتصل بمخطر الأسلحة، ردت اللجنة في إحدى الحالات التي لا تتطلب الإخطار، مستشهدة بالفقرة ١٠ من القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣) وردّت في ثلاث حالات بأن الإخطارات غير كاملة. وتلقت اللجنة كذلك تقريراً عن التنفيذ من إحدى الدول الأعضاء ومتابعة لتقرير عن التفتيش من دولة عضو أخرى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد ندوهونغريهي على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): السيدة الرئيسة، يطيب لي في البداية أن أتقدم إليك بالتهنئة على توليك لرئاسة المجلس خلال هذا الشهر. وأتمنى لك ولوفدك النجاح في الوصول بأعماله إلى أفضل النتائج. وأشكر السيد برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأجدد له التهنئة بثقة الأمين العام فيه وتعيينه رئيساً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وأتمنى له النجاح في مهمته. كما أشكر السيد رئيس لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) على إحاطته الإعلامية حول أعمال اللجنة.

يؤسفني أن أقول إن الحرب التي جرت وما زالت تجري بين الأشقاء في مدينة طرابلس وما حولها منذ ١٣ تموز/يوليه الماضي قد تسببت في مقتل ما يزيد على ٥٠٠ وجرح ما يزيد على ١٠٠٠ من الشباب المغرّ بهم والمدنيين. ودُمّرت ممتلكات للدولة والمواطنين تقدر قيمتها ببلايين الدولارات. ودُمّر النسيج الاجتماعي الليبي. وأصبح الخطف والتعذيب والقتل على الهوية ممارسة معتادة ضدّ المخالفين في الرأي والمؤيدين لمجلس النواب والسلطات الشرعية. وليس هناك ما يدلّ على أن هذه الممارسات ستوقف في العاصمة وضواحيها في ظل

الأمن الذي يُهددُ في الغالب من جانب أفرادها، كما منحت أفراد المجموعات المسلحة مكافآت أكبر من مرتبات أفراد الجيش والشرطة، ولكن بدلا من أن تنصاع المجموعات المسلحة لأوامر الحكومة، أصبحت أعمالها تشكل تهديدا حقيقيا لأمن الوطن والمواطن واستقرارهما. وأصبح تدميرا حقيقيا لكل ما حققته ثورة ١٧ من شباط/فبراير، وإجهاضا لطموحات الشعب الليبي الذي قدم من أجلها آلاف الشهداء.

ثالثا، إن مجلس النواب والحكومة لن يتحاورا مع المجموعات المسلحة حول أي مطالب سياسية تُفرض بالقوة، والحوار الوحيد المقبول معها هو حول كيفية تطبيقها لقرارات مجلس النواب الخاصة بوقف إطلاق النار، وحل المجموعات المسلحة وإدماج أفرادها في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وقبل كل ذلك، إخلائها لمقار مؤسسات وممتلكات الدولة.

رابعا، يؤكد مجلس النواب والحكومة أن من حق كل الليبيين أن يشاركون في اتخاذ القرارات، ومجلس النواب يمثل بطبيعته جميع الليبيين وهو ناتج عن انتخابات حرة ونزيهة. ومن حق أولئك الذين لم يتمكنوا من انتخاب ممثلهم لأسباب أمنية أن تضمن لهم السلطة الشرعية الترتيبات اللازمة لانتخاب من يمثلهم في مجلس النواب في أقرب وقت ممكن. كما يأمل مجلس النواب أن يلتحق به بقية الأعضاء الذين رفضوا الذهاب إلى مقره المؤقت في طبرق، في أقرب وقت ممكن.

خامسا، من حق كل الليبيين أن تكون لهم حكومة تمثلهم جميعا، وتقود البلد دون تمييز من أي نوع كان، ودون تهميش لأي فئة من مكونات المجتمع الليبي.

سادسا، سوف تلاحق السلطات القضائية الليبية كل الأفراد والمجموعات التي قامت بمهاجمة مؤسسات الدولة والمواطنين واستولت عليها، وألحقت الضرر بها، ومعاقبتهم. وسوف تتعاون مع فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات بتقديم

النواب المنتخب والحكومة المبنية عنه، ومساعدتهما على تنفيذ ما يتخذانه من قرارات، وخاصة فيما يتعلق بوقف الاقتتال بين المجموعات المسلحة، وحماية المدنيين، ونزع سلاح كل المجموعات المسلحة دون استثناء، وإدماج أفرادها في مؤسسات الدولة، والعمل على جلاء المجموعات المسلحة من المدن وإخلاء مؤسسات الدولة وتمكينها من العمل بعيدا عن التهديد باستخدام السلاح، وخاصة في العاصمة طرابلس.

إن مجلس النواب والحكومة، بوصفهما السلطة الشرعية التي ارتضاها الشعب الليبي، لن تقبل من أي جهة مهما كانت معاملتها على قدم المساواة مع المجموعات المسلحة، سواء أكانت هذه المجموعات المسماة "فجر ليبيا" أو غيرها من المجموعات، وهي تحذر من انزلاق بعثة الأمم المتحدة في هذا الاتجاه، لأن أي مساواة بين السلطة الشرعية والأطراف المتقاتلة يعتبر مخالفا لولاية البعثة، وإخلالا واضحا بالمبادئ التوجيهية لعملها، وانتهاكا لقرار مجلس الأمن ٢١٧٤ (٢٠١٤)، وسيكون تقويضاً للمسار السياسي، وضد مصلحة الشعب الليبي، وتشجيعاً على استمرار الاقتتال بين الأشقاء من أجل الحصول على المكاسب المادية غير المشروعة. أقول المكاسب المادية غير المشروعة، وهي السبب الأساسي في الاقتتال الذي يجري في العاصمة وحولها.

إن مجلس النواب والحكومة يتوجهان إلى مجلس الأمن برسالة واضحة مفادها ما يلي:

أولا إن الشعب الليبي يثمن دور مجلس الأمن في دعم تطلعاته ويتطلع إلى استمرار هذا الدعم للسلطات الشرعية من أجل القضاء على الإرهاب، وتحقيق الأمن والاستقرار، وبسط سلطة الدولة على جميع أراضيها.

ثانيا، لقد جربت الحكومات الليبية المتعاقبة وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية أسلوب الحوار والتسامح حيال تجاوزات المجموعات المسلحة. بل واستعانت بها في حفظ

المعلومات حول الأشخاص الذين يجب إدراجهم على قائمة الجزاءات وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٧٤ (٢٠١٤).

سابعاً، إذا لم تنسحب المجموعات المسلحة من المدن، ولم يحقق الحوار معها تنفيذ قرارات مجلس النواب، واستنفدت كل الوسائل السلمية في ظل سيادة الدولة - أقول في ظل سيادة الدولة - ومسؤولية الحكومة، فسوف تُتخذ الإجراءات اللازمة لحفظ سيادة الدولة ووحدها وبسط سلطتها على جميع أراضيها، فيما في ذلك استخدام القوة، والاستعانة بالمجتمع الدولي عند الضرورة.

والجدير بالذكر أن سيطرة المجموعات المسلحة على مقر وزارات الدفاع والداخلية والعدل في طرابلس، قد عرقل عمل نقاط الاتصال. وسوف نبليغ لجنة الجزاءات في الأيام القادمة بالترتيبات الجديدة للحكومة فيما يتعلق بنقاط الاتصال. كما ستدرس الحكومة الليبية تقرير فريق الخبراء وتوصياته بكل عناية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاروات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠|٥٠.

ثامناً، كل فصيل مسلح يتحالف مع فصيل مسلح آخر لا يؤمن بسلطة الدولة ويمارس الإرهاب، فسيعتبر فصيلاً إرهابياً هو أيضاً، وستحاربه الدولة بكل قوة.

تاسعاً، من يريد أن يساعد الشعب الليبي على الخروج من هذا النفق المظلم، الذي أوقعه فيه انتشار السلاح وتعتت المجموعات المسلحة، عليه أن يقدم كل دعم ممكن للجيش الوطني الليبي ويقدمه الآن قبل فوات الأوان. وفيما يتعلق بحظر السلاح، أود أن أؤكد أن هناك حاجة لتسهيل حصول الجيش الليبي على السلاح والمعدات العسكرية التي تمكنه من محاربة